

مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته وبيانات رئيسه السابقة بشأن الحالة في سيراليون،

وإذ يدين بأشد العبارات الهجمات المسلحة ضد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون واحتجاز أفرادها وإذ يثني على أفراد البعثة وقائد القوة للإجراءات الحازمة المتخذة مؤخرا للرد على التهديد المستمر للبعثة من جانب الجبهة المتحدة الثورية وسائر العناصر المسلحة في سيراليون،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخين ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/455) و ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (S/2000/751)،

١ - يقرر تمديد ولاية البعثة لغاية ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛

٢ - يعتبر أن الانتهاكات الواسعة النطاق والخطيرة لاتفاق لومي للسلام (S/1999/777) من قبل الجبهة المتحدة الثورية منذ أوائل أيار/مايو ٢٠٠٠ تشكل انحرافا للبيئة السابقة التي اتسمت بالتساهل عموما، والتي كانت تستند إلى الاتفاق وتعزى إلى تعاون الطرفين، وأنه سيكون هناك تهديد مستمر لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ولأمن دولة سيراليون إلى حين إقرار الأحوال الأمنية، بما يسمح بإحراز تقدم نحو حل النزاع في سيراليون على نحو سلمي، وأنه ينبغي أن يكون هناك تعزيز ملائم لهيكل البعثة وقدراتها ومواردها وولايتها من أجل مجابهة ذلك التهديد؛

٣ - يعرب عن اعترامه، في هذا السياق، آخذا بعين الاعتبار وجهة نظر حكومة سيراليون، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والبلدان المساهمة بقوات، تدعيم ولاية البعثة على النحو المحدد في قراره ١٢٧٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و ١٢٨٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠ لإدراج المهام التالية ذات الأولوية:

(أ) المحافظة على أمن شبه جزيرة لونغوي وشبه جزيرة فريتاون، والطرق الرئيسية المؤدية إليهما؛

(ب) الاضطلاع بالردع، والمواجهة الحاسمة، عند الاقتضاء، لخطر هجمات الجبهة المتحدة الثورية من خلال الرد القوي على أي أعمال قتالية أو التهديد الوشيك والمباشر باستخدام القوة؛

(ج) نشر القوة تدريجياً، في هيكل تنفيذي متماسك، وبما يكفي من أعداد وكثافة في المواقع الاستراتيجية الرئيسية والمراكز السكانية الأساسية، وبالتنسيق مع حكومة سيراليون، لمساعدة تلك الحكومة فيما تضطلع به من جهود لبطط سلطة الدولة، واستعادة القانون والنظام، وزيادة استقرار الأحوال تدريجياً في جميع أنحاء البلد، وذلك من خلال وجودها وفي إطار ولايتها، والقيام، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، بتوفير الحماية للمدنيين المهددين بخطر التعرض الوشيك للعنف البدني؛

(د) الاضطلاع بدوريات نشطة على خطوط الاتصال الاستراتيجية، ولا سيما الطرق الرئيسية المؤدية للعاصمة، من أجل السيطرة على الأرض وتأمين حرية الحركة وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية؛

(هـ) المساعدة في تشجيع العملية السياسية التي تفضي، في جملة أمور، إلى تجديد برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج كلما أمكن؛

٤ - يعتبر أنه ينبغي تعزيز العنصر العسكري للبعثة، من خلال الإسراع في تناوب القوات والقيام، عند الاقتضاء، في جملة أمور، بإضافة عنصرين جديدين للطيران والبحرية إلى جانب قوة احتياطية مدعمة وتحسين الاتصالات ومعدات مقاتلة متخصصة وعتاد للدعم السوقي، وذلك من أجل إتاحة إمكانية إعادة تشكيل القوة وتوفير القدرة الإضافية اللازمة لتحقيق الأهداف ذات الأولوية الواردة في الفقرة ٣ أعلاه؛

٥ - يسلم بأن هجوم الجبهة المتحدة الثورية على البعثة منذ أيار/مايو ٢٠٠٠ قد كشف نقاط الضعف الخطيرة الكامنة في هيكل البعثة وقيادتها وسيطرتها ومواردها، على النحو المشار إليه في الفقرة ٥٤ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، التي أوردت النتائج التي توصلت إليها بعثة الأمم المتحدة للتقييم التي زارت سيراليون في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ويرحب بالتوصيات المقدمة وبالإجراءات المتخذة بالفعل للتصدي لأوجه القصور تلك، ويطلب إلى الأمين العام أن يتخذ مزيداً من الخطوات العاجلة لتنفيذ هذه التوصيات من أجل تحسين أداء البعثة وقدراتها؛

٦ - **يشدد** على أن الإنجاز الناجح لأهداف البعثة، بما في ذلك المهام ذات الأولوية المحددة في الفقرة ٣ أعلاه، سيتوقف على تزويد البعثة بوحدات كاملة ومكتملة العتاد، تتوفر لها القدرات المطلوبة، وهيكل وقدرات فعالة في مجال القيادة والتحكم، وتسلسل وحيد للقيادة، وموارد كافية، مع الالتزام بتنفيذ ولاية البعثة على نحو تام وفقاً لما أذن به مجلس الأمن؛

٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بعد إجراء مزيد من المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، بتقديم تقرير آخر إلى المجلس في أسرع وقت ممكن بشأن المقترحات الواردة في الفقرات من ٢ إلى ٦ أعلاه، مشفوعة بتوصيات لإعادة تشكيل البعثة وتعزيزها، ويعرب عن اعتزامه البت في تلك التوصيات بشكل عاجل؛

٨ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره النشط.